واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت في ٢٠٠٣/٤/٩

م. دنيا جليل إسماعيل

جامعة ديالى/ مركز أبحاث الطفولة والأمومة

الملخص

تناول البحث موضوع واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت في ٢٠٠٣/٤/٩، وان قضية المرأة هي قضية المجتمع ولا شك إن المرأة عنصر من عناصر المجتمع ويقع عليها العبء الأكبر في تقدم الحياة واستقرارها فهي العامل المؤثر والفعال في إنتاجية الأجيال ويرتبط وضع المرأة بالظروف والدافع الحضارية والثقافية للمجتمع. وتأتي أهمية البحث لما للمرأة من دور فعال في تقديم المجتمع وهذا الدور تزداد أهميته إذا ما تمتعت المرأة بمكانة محترمة في المجتمع. ويهدف البحث الى التعرف على واقع المرأة العراقية المتغير من ناحية العمل وضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد توصل البحث للنتائج التالية:

١. إن القيم والتقاليد والعادات لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وهذا ما يجعلها لا تأخذ مكانتها التي يجب أن تتمتع بها كونها نصف المجتمع.
٢. إن هناك حضورا للمرأة ضمن العملية السياسية إلا أن هذا الحضور ربما يضعف أو يتلاشى اعتماداً على ضعف مكانتها في المجتمع.
٣. ما تزال هناك نظرة سلبية في المجتمع إزاء عمل المرأة خارج المنزل على الرغم من أن عملها يؤدي الى مساندة الرجل وزيادة تحسين وضع الأسرة الاقتصادية.
٤. هناك اختلاف وتمايز في أساليب التنشئة الاجتماعية فيما بين الذكور والإناث الأمر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية في المجتمع.

وقد خرج البحث بالتوصيات التالية:

١. توجيه أفراد المجتمع الى أهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال تغيير النظرة التقليدية.
٢. ضرورة تفعيل ادوار النساء في مختلف الوزارات والمؤسسات الاقتصادية من خلال المحفزات المالية والمعنوية لهن.
٣. ضرورة تبني مؤسسات المجتمع الرسمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية التي تساعد على رفع مكانة المرأة في المجتمع.

المقدمة :-

إن قضية المرأة هي قضية المجتمع ولا شك أن المرأة جزء مهم في المجتمع وعليها يقع العبء الأكبر في تقدم الحياة واستقرارها فهي العامل المؤثر والفعال في إنتاجية الأجيال وصياغة الأجيال القادمة ويرتبط وضع المرأة بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية بصفة خاصة تبعاً لاختلاف المجتمعات.

فالمتتبع للأحداث التاريخية يرى أن عمل المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع ومكانة المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع إليها، فقد باتت قضية النهوض بالمرأة وتطور وضعها الى مستوى المكانة التي تستحقها بوصفها عنصراً وشريكاً كاملاً في التنمية وتقدم المجتمع واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي ما زالت تشغل بال المفكرين والحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية كونها تمثل نصف المجتمع وعاملاً أساسيا وركناً لا يمكن أن نستغني عنه في تكوين الأسرة، فالعراق يشهد تغيرات أساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها النظرة الاجتماعية للعمل، وان إدماج المرأة في المجتمع لا يتأتى بتوفير التعليم وفرص العمل لها، وإنما يجب أن يكون تعليم المرأة مظهرا من مظاهر تطور المجتمع بأكمله، وكذلك الحال فيما يتعلق بعمل المرأة فيجب أن تمتد مشاركتها الى الميادين الإنتاجية كافة، معا يعبر عن مدى تطور شخصيتها وقدراتها على المشاركة الفاعلة في التنمية بمجالاتها العديدة بما في ذلك التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى الأسري والمؤسسة والمجتمع، ويمكن القول إن عمل المرأة وتعليمها ومتطلبات الحياة الاجتماعية هي التي تؤهل المرأة للعمل وتمهد لها الطريق للخروج من المنزل والمشاركة في الحياة وفتح الآفاق أمامها.

مشكلة البحث:-

إن المرأة كونها تجسيدا نوعيا تمثل نصف المجتمع وقضيتها مثلت ركناً أساسيا طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل بين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك، وقد نشأت بعض التنظيمات التي تولت الدفاع عن حقوق المرأة والمناداة لحقوقها. وان واقع المرأة العراقية ودورها في مجال العمل مرتبط بكل تأكيد بالواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع فمسألة دخول المرأة معترك الحياة العملية ومشاركتها في العمل والتعليم والقيادة وما الى ذلك من مناحي العمل السياسي والاقتصادي والحياة الاجتماعية تصطدم بجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً إذا ما علمنا إن تأثير الثقافة العراقية التقليدية ما يزال قائماً، ومع ذلك فان حضور المرأة العراقية كان قلقاً بين التقدم والتراجع إذ نلاحظ أن دورها في ظل الظروف الصعبة التي مر بها العراق قد تراجع كثيراً عن مستوى طموحها في التغيير،المرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها أو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً لكي تطور إمكانياتها وتوضح مطالبها بشفافية وديمقراطية فتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية وتطور المجتمع.

أهمية البحث:-

إن للمرأة دورا فعالا في تقدم المجتمع، وهذا الدور تزداد أهميته إذا ما تمتعت المرأة بمكانة محترمة في المجتمع، ووجدت فرص العمل المتوافرة أمامها والقدرة عن التعبير عن رأيها، عندئذ تتبلور شخصيتها ويتحسن وعيها بشان مشكلات المجتمع وتعقيدات الحياة وقد أدت طبيعة الظروف الاجتماعية والحضارية التي يمر بها العراق الى ضعف مشاركة المرأة في عملية التغيير الاجتماعية والتنمية وجعلت المرأة حتى المتعلمة تنظر للتعليم على انه طريق للتأهيل والعمل وإنما لكي تصبح من خلاله زوجة وأما جيدة. فالتقاليد تمنع المرأة من العمل في أماكن وادوار معينة وكذلك تحد من مشاركتها في الأدوار القيادية، فالتغير الاجتماعي يفسح المجال أمام المرأة للمساهمة في العمل الإنتاجي التنموي في مختلف مجالاته وتهيئتها للأعمال القيادية على مختلف الأصعدة الإدارية والسياسية،إن مركز المرأة يتحدد حسب دورها الاجتماعي

المخصص لها وبحسب حضارة المجتمع الذي تعيش فيه كونها تمثل نصف المجتمع وتعد المركز الأساسي والمهم في تكوين الأسرة.

أهداف البحث:- **يهدف البحث الحالي الى تحقيق ما يأتي :**

١. التعرف على واقع المرأة العراقية المتغير من ناحية العمل وضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
٢. التعرف على مدى تأثير العادات والتقاليد والقيم في عمل المرأة في المجتمع العراقي.
٣. المساهمة في وضع المقترحات المناسبة التي تسهم في دعم عمل المرأة ووضعها في مكانة اجتماعية مرموقة تزيد من مساهمتها في عملية التنمية والتطور في المجتمع العراقي.

تساؤلات البحث: -

١. هل للعمل اثر في استغلال المرأة اقتصادياً.
٢. هل للقيم التقليدية اثر في ضعف مكانة المرأة في المجتمع.
٣. هل هناك مساواة بين المرأة والرجل في العمل وبين توليها المناصب القيادية والسياسية.

تحديد المفاهيم العلمية:-

إن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعد من الأمور الأساسية في البحث العلمي، ويعتمد البحث الحالي بصورة رئيسة على المفاهيم الآتية:

المرأة (women):-هي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض، ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل (مرأ) ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية ومن هنا كان (المرء) هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان (١). والمرأة حسب تعريف لويس ورث تنتمي الى جماعة النساء تتميز من غيرها بخصائص فسيولوجية وحضارية خاصة وتخضع لعدم المساواة ، فالنساء يشكلن جماعة مميزة في المجتمع(٢).

التغير الاجتماعي (Social Change):-

إن موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة والمشوقة في علم الاجتماع ولهذا نلاحظ أن المفكرين والمنظرين والكتاب قد تناولوا هذا المفهوم كل ضمن نطاق اختصاصهم، إذ

عرفه الدكتور أحمد زكي بأنه تلك التحولات والتعديلات التي تطرأ على المكان والأدوار والوظائف الاجتماعية والحضارية للمجتمع وإفراده (٣).

فالتغير هو حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع ويذكر العالم (ولبرت مور) أهم الصفات التي يشهدها المجتمع المعاصر بالتغير السريع الذي يحدث في المجتمع والحضارة ويكون أما مستمرا أو متقطعا وتكون هذه التغيرات بشكل سلسلة متتابعة من الأحداث تتبعها مراحل هادئة يعم فيها البناء أو التعمير (٤).

ويشير مصطلح التغيير الاجتماعي الى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أونتاج لتغيير في جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية (٥).

أما التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي فهو التبدل الذي يطرأ على الأدوار والمؤسسات والنظم الاجتماعية والقيم والأعراف والناتج الحضاري والرموز والمقاييس وهذا التبدل يؤدي الى تغير سلوك الفرد وقواعده وهي حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع.

الدور الاجتماعي (Social Role):-

يعد مفهوم الدور الاجتماعي من المفاهيم المهمة لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا وترجع أهميته في كونه يسلط الضوء على حقوق الإفراد وواجباتهم التي تترتب على تشكيلة مجموعة مكانات يشغلونها أو يعدهم المجتمع لشغلها في البناء الاجتماعي .

فلو نظرنا الى الدور الاجتماعي منهجية البناء الاجتماعي فنجده يعرف على انه مظهر للبناء الاجتماعي يدل على وضع اجتماعي معين ترتبط به مجموعة من خصائص الشخصية ومجموعة من ضروب النشاط الذي يعزو إليها القائم بها والمجتمع معاً قيمة معينة (٦).ولهذا نجد إن الدور الاجتماعي يتحدد في مجموعة من الحقوق التي تتلقاها في مجتمعها، والواجبات التي تقدمها للمجتمع والمتجسدة في أنماط سلوكية متعارف عليها، ووعيها بحقوقها ووعي الآخرين في هذه الحقوق والواجبات التي تتمثل بالاتجاهات التي تشيع حقوق وواجبات المرأة في العالم النامي (٧).

أما تعريفنا للدور الاجتماعي: فهو مجموعة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد عندما يشغل مركز معين، ولابد من أن يكون هناك تطابق بين السلوك الفعلي والمتوقع للدور .

أما تعريفنا للدور الاجتماعي للمرأة: فانه ينصب على دورها في الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي وما أصابه من تغيير نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع.

المبحث الأول

أدبيات نظرية ودراسات سابقة:-

أدبيات نظرية:-أولا: واقع المرأة في الدراسات والبحوث العلمية:-

خاضت المرأة خلال العقود العشرة المنصرمة بشكل خاص نضالات بطولية لا هوادة فيها لانتزاع حقوقها المشروعة والعادلة والطبيعية، وتركزت مطالبها على حقها الكامل في المساواة التامة مع الرجل في الحقوق والواجبات وفي مناطق من هذا العالم الرحب حققت المرأة مكاسب مهمة وكبيرة نظريا لكنها ما تزال في العالم النامي المتخلف تعاني من أوضاع القرون الوسطى،على الرغم من أن تقنيات القرن الحادي العشرين قد دخلت هذه البلدان على مصراعيها إن موقف النظام الاجتماعي والسياسي الذكوري عموما في العراق جعل من المرأة جزءا هامشيا تابعا لسيادة الرجل ودور الرجل،فالمعايير التي يعتمدها علم الاجتماع في التعريف بالموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات كثيرة ومتعددة الأوجه، ومن خلالها يمكن التعرف على واقع ومستوى تطور تلك المجتمعات وهناك عدة معايير جوهرية ومركزية لاختبار موقع المرأة ومكانتها ودورها وطبيعة علاقاتها في مجتمع ما، وهي :-

١- طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في هذا البلد أو ذاك ومستوى تطور القوى المنتجة المادية منها والبشرية فيه بما في ذلك مستوى تطور التعليم والمهارة الفنية وتطور العلوم والحياة الثقافية والمعارف العامة أو ما يطلق عليه بالتنمية البشرية أو التطور الإنساني.

٢- طبيعة النظام السياسي ومستوى التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية ومدى وجود وسيادة دستور ديمقراطي ومؤسسات دستورية أي بمدى تمتع شعوب هذا البلد أو ذاك بممارسة مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية.

٣-دور المرأة ومكانتها في المجتمع الى جانب الرجل ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى تمتعها بحريتها الاقتصادية وحقوقها كاملة غير منقوصة ومساواتها بالرجل من جهة ومدى تمتع الطفل بالرعاية والحماية والتربية العلمية والإنسانية من جهة أخرى فضلا عن سبل التعاون والتفاعل بين المرأة والرجل في البيت والعمل والمجتمع وكذلك مدى قدرة الدولة على توفير مستلزمات تنمية علاقة واقعية سليمة ومتطورة بين المرأة كانسان عامل من جهة وكأم في آن واحد من جهة ثانية. (٨).

ثانيا:- التغير الاجتماعي والمرأة:

على الرغم من اختلاف اتجاهات المفكرين الاجتماعيين في تفسير عملية التغير الاجتماعي يمكن القول أن العوامل التي تسير عجلة التغير هذه متعددة ومختلفة في إن واحد باختلاف المجتمعات البشرية وباختلاف عاملي الزمان والمكان، والتغير الاجتماعي يحمل في طياته حركات غير مقصودة للأنساق الاجتماعية وهذا ما يخلق حالة اللا توازن بين هذه الأنساق،ومن هنا تبرز الحاجة الى إيجاد عمليات من شأنها إعادة التوازن للأنساق الاجتماعية، أي تدخل الإنسان بإراداته في عمليات التغير لكي يتجه به الوجهة التي تتحقق من خلالها آمال الشعوب في حياة أفضل (٩).

ويؤكد بارسونز أن المجتمع يمر بحالات من التوازن واللاتوازن نتيجة لتعرض أنساقه لمؤثرات داخلية أو خارجية وهو في كل حالة لا توازن يعمل تلقائياً الى إعادة التوازن، ويؤكد دوركهايم أن نظرية التوازن لا تتحقق في المجتمع الحديث نظراً لتعدد الهيئات والوظائف وانتقال الكثير من المجتمعات من حالة التضامن الآلي الى التضامن العضوي والذي يؤدي الى استقلال الهيئات الاجتماعية وتوزيع الأعمال والى المنافسة بين الإفراد، وهذا ما يدفعهم الى التجديد والابتكار ويخلق فيهم معنى الذاتية الاجتماعية. (١٠).إن توزيع الأعمال وتنوع الوظائف التي تعد نتيجة لاستغلال الهيئات الاجتماعية على حد تعبير دوركهايم يحدد لكل فرد عمل يؤديه ويصبح أداة من أدوات الإنتاج وعنصرا من العناصر الايجابية في المجتمع، وهذه المطالب التي يرغب المجتمع بالحصول عليها لا يمكن انجازها من شرائح محددة ما لم تتكاتف الشرائح الاجتماعية كافة في تحقيقها لما فيه خير المجتمع، لذا تبرز الحاجة الى التوفيق والتضامن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع ونبذ ما يعوق ذلك من قبل المجتمع وهيئاته وابتداع وسائل مختلفة للحيلولة دون استفحالها.

وان مشكلة التنمية في المجتمعات النامية هي في الأساس مشكلة التغير الاجتماعي ومشكلة التقاليد السلبية وفي الحقيقة ليس هنالك حياة اجتماعية من دون تقاليد وليس هناك علاقات إنسانية من دون نظام، والتقاليد هي من صنع الإنسان إلا أنها لا تخضع لشخص معين ولكونها من صنع الإنسان فهي إذن قابلة للتعديل أو التغيير. وإذا أخذنا الوضع الاجتماعي للمرأة في البناء الاجتماعي وفي ضوء نظرية التوازن واللاتوازن نجد أن وضعها التقليدي كان رهن الضوابط الاجتماعية التقليدية التي أضفت عليها الدور البيولوجي المتمثل بإنجاب الأطفال وتنشئتهم. (١١). ويرى بارسنز في ضوء تقسيم العمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة أن هنالك عوامل طبيعية ووظيفية تحدد نمط تقسيم العمل الاجتماعي للجنسين فالعوامل الطبيعية المتمثلة

بالخصائص البيولوجية لكل من الذكر والأنثى هي التي تحدد الدور الاجتماعي الذي يجب أن يحتله كل منها في المجتمع، ويعنون بالوظيفة(١٢). إن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على نحو لا يتعدى فيها دور المرأة كونها زوجة وأما وربة بيت ويقوم الرجل بالعمل والإنتاج والمشاركة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع كافة، ويؤكد بارسنز أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة بهذا النمط من شانه دعم النظام العائلي في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء الاجتماعي ككل والذي يمثل نظام العائلة أحد الأنساق الرئيسة فيه، وبذلك لا يتعدى دور المرأة المشاركة في ادوار أخرى تسهم المرأة من خلالها في حركة المجتمع وذلك بسبب مقاومة العادات والتقاليد وقد ساعد على ذلك عامل الأمية المنتشرة بين النساء فضلا عن عامل التنشئة الاجتماعية التي غرست في مراحلها المختلفة معتقدات واتجاهات خاطئة عن دور الذكر والأنثى في الحياة الاجتماعية (١٣).

وبتغير المجتمع نتيجة تعرضه لسياسات جديدة استهدفت المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ظهرت مفاهيم جديدة تطلبت خروج المرأة من دورها التقليدي كاتساع مجالات التعليم والحاجة الى القدرة الإنتاجية للمرأة بعد دخول التصنيع الى المجتمع فضلا عن الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها العائلة نتيجة النمو الحضري والاقتصادي الذي يتبعه غلاء المعيشة. لذا بقيت المرأة تعيش في صراع بين القديم والجديد، القديم المتمثل بالمفاهيم التقليدية التي ورثناها عن الحضارة القائمة والجديد المتمثل بالمفاهيم التي يدعمها التطور العلمي والتقني، وبذلك أصبحت المرأة أمام خيارين،أما الخضوع للعادات والأعراف الاجتماعية أو الثورة عليها(١٤).ونتيجة لذلك شب صراع داخلي في نفسية المرأة، مما زاد من آثارها التيارات الوافدة من الخارج نتيجة الاتصال بين المجتمعات وظهور جماعات مرجعية جديدة والمتمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي اعترفت بأهمية دور المرأة في البناء الجديد للمجتمع وحقها في التمتع بحقوقها. وقد ساعدت هذه التغيرات في ظهور حركات اجتماعية أسهمت فيها المرأة من خلالها بالمطالبة بحقوقها وحرياتها سواء عن طريق الكتابة أم الجمعيات النسائية الأمر الذي ساعدها على تصعيد نشاطها(١٥)، ومطالبتها بالتعليم بوصفه المعيار المهم لتقويم انجازات ومكاسب الفرد في المجتمع وكذلك في تغير الوضعية الاجتماعية.

إذ إن التعليم يساعدها على زيادة خبرتها العلمية ويؤخر زواجها ويحفز معدل خصوبتها ويحدث ضغطاً اقتصادياً على العائلة بسبب توقعاتها لارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما يجعلها ترغب بالاستفادة من جميع الفرص المتاحة لها (١٦).

إن وجود المرأة مشاركة للرجل في المجالات كافة أصبح ليس ضرورة من ضرورات المجتمع وحاجاته فحسب بل هو السمة السائدة فيه، فلم يعد من معنى لوجود المرأة داخل المنزل ، فهذه النظرة تعد قاصرة بالمفاهيم الحديثة للمجتمعات ومن ثم هي تولد قصور بالنظرة العامة والذي هو قصور بالنظرة الى المجتمع وحركته.

ثالثاً: تأثير العادات والتقاليد على عمل المرأة:-

في مجتمعنا الشرقي تعد القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بعزلة المرأة وتغيير حركتها الى جانب سيطرة الرجل أشبه بالسمات المميزة لثقافة أفراده(١٧). فالمجتمع العربي بأنماطه المعيشية كلها ما زال محكوماً بقيود من القيم والأعراف والتقاليد التي توارثها عبر الأجيال مكونة هويته الثقافية وما زالت مسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين وتقسيم العمل. (١٨).ومع سيطرة القيم والعادات الاجتماعية في المجتمع والموروث الثقافي في أذهان كثير من الناس إلا أن التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع أدى الى حدوث فجوة بين القيم الراسخة في عقول الناس وبين القيم والعادات المستحدثة وهناك كثير من العادات والقيم التقليدية التي لا تتماشى مع التغير الذي يحصل في المجتمع .

وبذلك حتمت إرادة التغير الاجتماعي إعداد المرأة للحياة العلمية وذلك عن طريق إزاحة التقاليد البالية والأحكام المسبقة والقضاء على الأمية ورفع المستوى المعاشي والصحي ورفع التشريعات التي تمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل (١٩).

إن المجتمع في حالة حراك وتغير مستمر ولان المرأة جزء منه فان ما يجري عليه سيجري عليها وما يدور به سوف يدور عليها فمثلها هو متحرك ومتغير كذلك المرأة هي متغيرة ومتحركة وبما أن كل طرف من أطراف المجتمع هو وسيلة من وسائل الإنتاج إذن المرأة هي أيضا أصبحت وسيلة من وسائل رأس المال فمثلما الرجل يعمل وينتج كذلك المرأة تعمل وتنتج.

إن المرأة التي كانت ترضى بأي واقع أو تقنع بواقع ما، أصبحت الآن لا تقبل بذلك وأصبحت تطالب بحقوق وبدأت تتحدى الواقع الذي تعيش فيه وتطالب لصالحها ولصالح الحياة وذلك بدوره يؤدي الى تحديد ثقافة العصر وأساليبه لخلق أساليب وثقافة جديدة تكون شكل جديد للحياة (٢٠).

ويرى روبرت ميرتون أن للقيم تأثيراً واضحاً في مبلغ انعكاساتها الاجتماعية ومن ثم يصبح توظيف هذه القيم بمثابة الركن الأساسي للبناء الاجتماعي، وهذا يدعو للنظر الى وظيفة قيمنا وعاداتنا الاجتماعية التي هي بحاجة الى صقل وظيفتها على الوجه الأكمل ولا سيما تلك القيم التي تحد من إعطاء حرية عمل وتعليم المرأة (٢١).

وإذا ركزنا الكلام على الوطن العربي فان ابرز المشكلات التي تعاني منها حياة المرأة العربية هي ازدواجية المعايير، فالتقاليد الريفية التي أعطت المرأة مكانة أدنى من مكانة الرجل ظلت تسيطر على حياة غالبية الناس في وطننا العربي لأجيال عديدة حتى بداية النهوض الحديث الذي بدأ مع تصاعد حركة التصنيع والتحضر والتعليم التي نقلت المرأة من تلك المكانة الى موقع ارفع. والعراق بوصفه بلداً نامياً ما زال يعاني من هذه المشكلة إذ إن هناك تقاليد عامة لا تزال موجودة في العراق تؤثر بطريقة أو بأخرى في حالة التعليم وسيما تلك التي تعيق تعليم الإناث. وان معظم العوائق التي تقف من دون تحقيق المساواة التامة في التعليم لا توجد إلا في عقول بعض أفراد المجتمع، لاسيما الفكرة القائلة: إن البنت تحجز في البيت لتتولى الأعمال اليومية وينبغي عليها أن تتزوج في سن مبكرة وفكرة الآباء بان تعليم الفتاة خسارة لأنها في النهاية تكون مسؤولة من زوجها والاعتقاد بان الزوج هو المستقبل المثالي (٢٢). مما يؤدي الى حرمان الفتاة من التعليم،إذن القيمة الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لمكانة المرأة ودورها.

وبهذا فان القيمة الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور الأنثى ومكانتها وذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وأنماط التحصيل والتعليم ووسائل الإعلام التي تسبب خلق نوع من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بحيث تصبح الأنثى اقل طموحاً من الرجل لاسيما في المجالات الفكرية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات التي تزج بها المرأة. ولا تزال التقاليد والأعراف السائدة في الدول العربية ولا سيما في دول الخليج تضع كثيراً من القيود على إسهام المرأة خارج المنزل فلا يزال ينظر للمرأة على إنها حاملة شرف العائلة ، من اجل هذا تجري عليها العديد من أشكال العزل الاجتماعي سواء في البيئة الريفية أم الحضرية(٢٣).

وان المرأة على وجه الخصوص تعاني من حالة الصراع والتناقض ما بين نوعين من القيم والمفاهيم، فالقيم والمفاهيم التقليدية تلزم المرأة أن تتقبل وضعها بحسب ما يقره أو يراه العرف السائد والعادات والتقاليد في المجتمع، في حين أن القيم والمفاهيم العصرية الوافدة من الخارج المدعومة بالتطور العلمي والتقني والمدنية تدعوا المرأة الى الثورة على وضعها القائم في ظل القيم والمفاهيم التقليدية ولعل مثل هذه الحالة التي تعيشها المرأة من صراع أو تناقض تفقد المجتمع فرصة وإمكانية الاستفادة منها في بناء المجتمع والإسهام في تطوره وازدهاره.

دراسات سابقة :-

- **أولا**: **دراسة عراقية**: - ((المرأة العاملة في العراق، دراسة اجتماعية ديموغرافية لدور المرأة العاملة في العراق)).

أعدت هذه الدراسة الباحثة رجاء محمد قاسم في بغداد سنة ١٩٨٤ وكان الهدف منها معرفة المعوقات التي تواجهها المرأة العاملة في مجال البيت والعمل، وأقامت الباحثة دراستها هذه على عينة قوامها (٩٨٧) امرأة (٧٨١) منها موظفات و (٢٠٦) منها عاملات. وشملت الدراسة جانبين، النظري والميداني، واستعملت فيها استمارات الاستبيان وبعد تحليلها تحليلاً كاملاً توصلت الى النتائج الآتية:

١. تبين أن أهم دوافع عمل المرأة خارج المنزل هو حاجة الأسرة المادية مقابل الشعور بالأمان وضمان المستقبل وأهمية العمل لتحقيق الاستقلال الذاتي فيما يخص الموظفات.
٢. إن ٨٧,٣% من المتزوجات في عينة الدراسة أكدن على إن عملهن خارج المنزل يتعارض مع رعايتهن لأطفالهن.
٣. تبين أن ٧٠% من مفردات عينة البحث أكدن أن عملهن خارج المنزل يتعارض مع انجازهن للأعمال البينية.
٤. أما عن أهم أسباب عدم إشغال المبحوثات وظائف قيادية وإشرافية في مجال عملهن فكانت على النحو الآتي: أولا:- النظرة السلبية للجهاز الإداري نحو المرأة العاملة وعدم فسح المجال أمامها للتقدم في العمل.وثانيا:- مدة خدمتهن في مجال العمل لا تؤهلن لإشغال مثل هذه الوظائف.وثالثا:- ضخامة مسؤوليات هذه الوظائف.ورابعا:- تحصيلهن العلمي لا يؤهلهن لإشغال مثل هذه المناصب(٢٤).

ثانياً: **دراسة عربية**:-

((اثر قيمة التعليم وعمل المرة على نوع النشاط الاقتصادي المصري))

اعد هذه الدراسة الباحث حمدي عبد العظيم عبد اللطيف في مصر عام ١٩٨٨ وانصب هدفها بشكل عام في التعرف على اثر نظرة المجتمع الى تعليم المرأة وعملها على النشاط الاقتصادي في مصر.اعتمد الباحث في سبيل تحقيق هدف الدراسة على مجموعة الجداول الإحصائية والمؤشرات الرقمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر. أما النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة فيمكن حصرها في الجوانب الأساسية الآتية:

أولا: بخصوص اثر النظرة الاجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي وإدارة المؤسسات أكد الباحث أن هنالك أبعاد رئيسة مختلفة لنظرة المجتمع المصري على عمل المرأة وهي:-

١. **البعد الديني :** الذي يؤكد بالدرجة الأساسية أنه ليس من الضروري أن تعمل المرأة إذا لم توجد أسباب مبررة لذلك فان المنزل هو المسؤولية الأولى للمرأة وتقوم النظرة الدينية لعمل المرأة أيضا في حالات الضرورة على أهمية التفرقة بين الأعمال المناسبة للرجال والأعمال التي هي ملائمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية.

٢. **البعد المادي:** بخصوص هذا الجانب فان الباحث يؤكد أن ما تعانيه الأسرة المصرية من غلاء الأسعار، إذ أصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الإيفاء باحتياجاتها ويتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة،إذ يرى الكثيرون أن الحاجة الى المال وغلاء الأسعار والاستفادة مما حصلته المرأة من التعليم والثقافة لخدمة المجتمع ضرورات تقرها التشريعات الإسلامية مستشهدين في ذلك بعمل المرأة المسلمة في بعض الحالات أو الظروف المشابهة في العصر الإسلامي القديم.

٣. **البعد الاجتماعي** : يؤكد هذا الجانب أن عنصر استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها تتأثر كثيراً بخروج المرأة الى العمل، إذ يعد ذلك الخروج انتقاصاً من حقوق الأطفال الطبيعية في عناية الأم لها ولاسيما في المراحل الأولى من العمر بعد الولادة حتى بعد التحاقهم بالمدارس الابتدائية كما تتأثر حقوق الرجل على زوجته أيضا بخروجها للعمل من حيث قدرة المرأة على العناية بالأسرة وتوفير سبل الراحة للأبناء الأمر الذي يتطلب الاستعانة بالخادمات.

ثانياً: أما ما يتعلق بالنظرة الاجتماعية لتعليم المرأة المصرية فيذكر الباحث أنه مضى عصر كانت نظرة المجتمع الى تعليم البنات في مصر غير مقبول عنها في الأسر الكريمة حتى قيام ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٤، وما تبعها من تحولات اجتماعية هدفت الى التوسع في تعليم الفتيات في كل من الريف والحضر وازدياد فرص العمل للمرأة ولطبيعة الحال فقد شجعت الأسر بناتها على السير في طريق العلم الذي فتحت الدولة بابها على مصراعيه من دون أي مصروفات أو أعباء مادية حتى التعليم الجامعي.

ثالثاً: بخصوص معدل مساهمة المرأة المصرية في قوة العمل، وأنواع المهن التي تفضلها فقد أكدت الدراسة أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث ارتفع من ٦% عام ١٩٦٦ الى ٧,٣% عام

١٩٧٦ ولكن على الرغم ذلك فان نسبة مساهمة المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لا تزال ضئيلة نسبة الى مشاركة المرأة في ميادين العمل على مستوى العالم.

رابعاً: فيما يخص توزيع النساء العاملات وفقاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة تبين بان الغالبية العظمى من النساء العاملات في مصر، يفضلن العمل في مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية بينما يقل إقبالهن أو يكاد ينعدم في مجالات استغلال المناجم والكهرباء والغاز والمياه، كما يقل أيضا في مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات(٢٥).

ثالثاً: دراسة أجنبية :-

- **دراسة الباحثة (I.E. Roudakova) الموسومة:**

((المرأة العاملة ودورها في الأسرة في الاتحاد السوفيتي))

أجرت الباحثة هذه الدراسة النظرية عام ١٩٨٠ واستهدفت منها وصف أوضاع المرأة العاملة في المجتمع السوفيتي من جوانب عديدة منها حجم مساهمتها ومشاركتها في القوى العاملة، والحقوق والواجبات التي تتمتع بها، ودوافع عملها خارج نطاق المنزل فضلا عن أهم المشاكل التي تعاني منها.

ولقد تناولت الدراسة بشكل عام بالاتي :

١. ارتفاع حجم مساهمة المرأة السوفيتية في القوى العاملة وفي جميع مجالات العمل، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
٢. إن أهم الأسباب التي تدفع المرأة الى العمل خارج المنزل هي الدوافع المادية المتمثلة بتحسين الوضع المادي والمعيشي للأسرة وكذلك الاستغلال الاقتصادي للمرأة والاعتماد على النفس.
٣. إن من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة السوفيتية فهي الازدواجية أو صعوبة التوافق بين أدوارها المختلفة أم وزوجة وربة بيت وعاملة أو موظفة.
٤. لقد برهنت المرأة السوفيتية بقدرتها على انجاز الأعمال والمهن خاصة الحديثة منها والتي تحتاج الى جهود عضلية قليلة، التي ظهرت بعد الثورة التكنولوجية والعلمية والتطور الصناعي في المجتمع السوفيتي(٢٦).

المبحث الثاني

الواقع المتغير للمرأة العراقية من الناحية الاجتماعية:

يعد المجال الاجتماعي من أكثر المجالات التي يمكن أن تبرز فيه المرأة لذلك فهو انعكاس لدورها التقليدي الذي تمارسه داخل الأسرة. (٢٧).

ولا شك أن النظرة العادلة والمنصفة الى وضع المرأة تؤكد على أنها تقوم بأدوار عديدة فهي الزوجة والشريكة في تكوين واستمرار الأسرة وألام المربية للناشئة والمعلمة الأولى للأبناء، وهي الممرضة المخلصة في حالات الحاجة الصحية، وهي التي ترعى ميزانية الأسرة وتوفق بين الدخل واحتياجات المنزل وهي منسقة للعلاقات الاجتماعية العامة للأسرة. إن هذه الأدوار كلها تمثل الإطار العام لحركة المرأة في المجتمع، أيا كان وضعها ومكانتها، وهي تقوم بجميع هذه الأدوار المتعددة بالفطرة والاكتساب وتقوم بدور تعليم الخبرات والقيم الاجتماعية المتعلقة بمكانتها في المجتمع.

وفي العصر الحديث تؤدي المرأة دوراً فاعلاً في عملية التنمية المجتمعية وذلك كونها تشكل نصف المجتمع وإذا نظرنا للوضع الحالي للمرأة العربية في المجتمع المعاصر، نجد إنها ما زالت تواصل العطاء البشري، والبناء المعاصر والبناء الاجتماعي، وتحمل المسؤوليات رغم المعوقات التي تعترض سبيلها ولا سيما الأمية التي ترزخ تحتها نسبة عالية من النساء، وتشير نتائج بعض البحوث العلمية الحديثة الى أن المرأة العربية تستطيع أن تحقق توافقاً بين أدوارها سواء داخل المنزل اتجاه الزوج والأبناء،ودورها بوصفها ربة بيت، وبين دورها عاملة مما يسهم في تماسك الأسرة كما أن العمل الخارجي يخدم المرأة ويجعلها أكثر تفهماً لدورها بوصفها زوجة تشارك في القرارات الأسرية.(٢٨). وان التغييرات التي حصلت على واقع المرأة هو التغيير في الأدوار الجذرية للمرأة إذ بدأت تشغل المرأة مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة بها سابقاً ودخلت الحياة العامة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة بكل هذه الأبعاد، لذلك بدأ ظهور الحركات النسوية مع بداية الفكر النهضوي الإصلاحي بوصفها رد فعل طبيعي على الإقصاء السياسي والاجتماعي الذي كانت تعاني منه المرأة العراقية لمدة طويلة من الزمن، وان مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في قضية تحرير المرأة وان ترقية المجتمع مرهون بتحرير المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. لقد قامت المرأة العراقية بدورها الكامل وبدور الأب خلال المعارك والحروب وخلال الوضع الراهن من قتل ودمار، التي فرضت على المجتمع العراقي، إذ أصبحت المرأة هي المسؤولة عن المنزل في غياب الزوج. إن هذه التجارب المؤلمة التي كانت تعيشها المرأة

ويعيشها المجتمع معها أكسبتها خبرات مفيدة وقاسية في الوقت نفسه، واستطاعت على الرغم من ذلك أن تكسر الطوق الذي أراد أن يحيطها ويطوقها ويحد من حريتها ووجودها داخل المجتمع.(٢٩)

وبرز دور المرأة العراقية من جديد في المنظومات النسوية والهيئات غير الحكومية كاتحاد العام لنساء العراق وكذلك بعد ٢٠٠٣ برزت العديد من المنظمات النسوية التي تهتم بشؤون المرأة والدفاع عن حقوقها من خلال إقامة المؤتمرات الجماهيرية والندوات العلمية وإقامة المشاريع الخيرية،إذ استطاعت المرأة إن تشق طريقها للمشاركة في جميع الشؤون العامة واتخاذ القرارات عن طريق النظم المستحدثة التي واكبت انفتاح الاتحادات النسوية والتنظيمات الشعبية. (٣٠) .

إن الهدف الرئيس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة وتكريس كرامة الفرد وحصوله على حقوقه والقضاء على أشكال التمييز ضده كافة، فهي إذن عملية تغيير مجتمعي تقتضي نهوض للمرأة أولا ، ومن ثم إتاحة الفرصة كاملة لجميع النساء لاكتساب القرارات البشري ولاكتساب المعرفة للمساهمة في جميع صفوف النشاط البشري خارج نطاق الأسرة ، وفي هذا السياق تتطلب عملية النهوض بالمرأة وتمكينها من اكتساب القدرات البشرية بما يهيئها لدور ايجابي مبدع في عملية التنشئة بهدف تنمي أواصر التماسك والمحبة في الأسرة العراقية مما يترتب علية من أهمية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية للأسرة التي تقودها المرأة مثل اسر الأرامل والمعيلات لأسرهن ويتطلب ذلك الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء كافة بوصفهن المحور الأساسي للبيئة الاجتماعية العراقية وحماية حقوق النساء في سجل الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية مع ضمان الاحترام التام للحقوق والحريات الشخصية للمرأة . (٣١).

وهذه النظرية التنموية تتطلب نهوضا بالواقع الاقتصادي للمرأة ودعم واقعها الاجتماعي من خلال تمكينها من المشاركة في وضع السياسات وإسهامها في الهياكل والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، لذلك فان متطلبات نهوض المرأة مرتبطة بمدى طموح مؤسسات المجتمع المختلفة بتنمية وتغيير واقع المرأة من خلال رفع مكانتها وتعزيز أدوارها الاجتماعية وإدراك هذه المؤسسات ابتداءا من ذوي النفوذ والسلطة في الأسرة مروراً بالمؤسسة التربوية والاقتصادية ووصولاً الى المؤسسة السياسية بواجباتها نحو المرأة وإبراز طاقاتها وإظهار إبداعاتها عن طريق إتاحة الفرصة لها في العلم والعمل لا سيما إنها المساهم الفعلي في نهضة المجتمع

واستقراره وبذلك تكون تطلعات المرأة وطموحاتها منسجمة مع ما تقوم به من خدمة المجتمع وتنميته . (٣٢) .

الواقع المتغير للمرأة من الناحية الاقتصادية:-

إن للمرأة العربية عامة والمرأة العراقية خاصة دورا مهما في عملية التنمية وإذا ما أريد لهذا الدور إن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية، وفي مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي، إذ إن مشاركة المرأة في عملية الإنتاج يضعها موضع القوة إذ تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات ولها كامل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالعمل هو الوسيط الحقيقي الذي تتبلور فيه شخصية المرأة واستقلاليتها، فإذا ما كان الرجل المالك والمرأة المحرومة طرفي معادلة علاقة تبعية المرأة للرجل وهيمنة الرجل على المرأة، فان العمل هو الذي يعيد النظرة في هذه العلاقة على قواعد متكافئة.

إن دخول المرأة في مجال العمل خارج المنزل يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ويؤدي الى تنمية المجتمع بوجه عام، لان المرأة تمثل نصف الثروة البشرية في المجتمع، كما أن عمل المرأة لابد أن يؤمن لها سلسلة من النتائج المؤدية الى تحقيق قدر معين من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ويعزز مكانتها في المجتمع.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بمشاركة الرجل والمرأة،لأنها تحتاج الى الأيدي العاملة للنهوض بالمجتمع وان إسهام المرأة في أنشطة العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتفق وإمكانياتها تساعد على زيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة دخل الأسرة وتحقيق دخل مستقر للمرأة يؤدي الى تحررها الاقتصادي والذي خلق علاقات متكافئة بينها وبين الرجل (٣٣) .

وفي الحقيقة أنه لم يكن هناك تأثير اقتصادي مباشر وملحوظ على المرأة في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها أن المجتمع العراقي كان مجتمعا ريفيا وكانت بعض المهن والحرف حكراً على الرجال مثل التجارة فضلاً عن عدم توافر فرص التعيين في المؤسسات الحكومية للذكور ، فكيف هو الحال فيما يتعلق للإناث وفي ظل سيطرة معايير المجتمع بما تتضمنه من قيم ذكورية وتقسيم بحسب الجنس والعادات والتقاليد المرتبطة بتحديد المكانة المسموحة للمرأة باشتغالها والتي كانت مقتصرة على المكانة الثانوية في نطاق أسرتها، وتفسر هذه المرحلة بأن ابرز المشكلات التي تعاني منها حياة المرأة العربية هي ازدواجية المعايير، فالتقاليد الريفية التي أعطت للمرأة مكانة اقل من مكانة الرجل ظلت تسيطر

على حياة الناس في مجتمعنا لأجيال عديدة حتى بداية النهوض الحديث مع تصاعد حركة النضج والتحضر والتصنيع والتعليم التي نقلت المرأة من تلك المكانة الى مراكز ارفع .(٣٤)

وبزيادة واردات النفط وجهت إدارة الدولة بعد ١٩٨٥ الى تكريس وارداته في مجال الصناعة والإسكان وكان هدف التنمية هو استعمال الصناعة وسيلة لتقليص الفوارق الطبقية والناتجة من طبيعة الاقتصاد والمعتمد على النفط وتعزيز الصناعات المحلية والتي بدأ الاهتمام بها ١٩٦٣، مثل الصناعات اليدوية المتمثلة بالخياطة والصناعات النسيجية والغذائية ،مما خلق حاجة متزايدة للأيدي العاملة وفسح المجال أمام النساء ذوات التعليم المنخفض والمتوسط للمشاركة في هذه الأعمال فأصبح لهن دخل اقتصادي مستقل من جهة وفرصة اختلاط بالعالم الخارجي من جهة أخرى. لقد بدأت المرأة تدرك أهمية العمل بالنسبة لأسرتها أولا ولذاتها ثانياً، وقد أصبح للمرأة حضور اقتصادي وثقافي في مجتمعنا لا سيما في المؤسسة التربوية التي زاد الاهتمام بها ضمن أهداف وخطط التنمية، مما أدى الى زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية وهذه الزيادة أدت الى زيادة الطلب على قوة العمل النسائية، لذلك فتحت أبواب جديدة لعمل المرأة ضمن وظائف رسمية تمثلت بوظيفة التعليم فوجدت المرأة من هذه المهنة ما يمكنها من الموازنة بين أعمالها المنزلية وبين خروجها للعمل من جهة والموازنة بين معايير المجتمع وقيمه التي تحدد حركتها وإسهامها في العمل.أما على صعيد عمل المرأة في مهن أخرى فقد اتجهت المرأة الى مهن أخرى مثل التمريض والسكرتارية والحسابات وشؤون الأفراد وأصبحت هذه المجالات الى جانب التعليم مهناً نسائية لكثرة عدد النساء فيها(٣٥).

ونستطيع القول إن عمل المرأة يساعد على تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال حصولها على الراتب أو الأجر الذي يمكنها من الإسهام في ميزانية الأسرة، كذلك يؤدي الى تنمية المجتمع اقتصادياً لان المرأة تمثل نصف الثروة البشرية في المجتمع، وان المساواة بين المرأة والرجل ليست في التعليم وفرص العمل فحسب، وإنما تغيير نظرة المجتمع الى المرأة،إذ إن تخلف المرأة مرتبط بتخلف المجتمع، كما أن مشكلة المرأة هي مشكلة المجتمع ككل.

الواقع المتغير للمرأة من الناحية السياسية :

تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم دلالات التنمية في أي مجتمع إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل من دون التطرق للمشاركة السياسية ومن دون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وعليه فان درجة مشاركة المرأة وفاعليتها تنعكس ايجابياً في السياسات التنموية مع ضرورة تأكيد أن أي محاولة لفهم ودراسة التغير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة كونها تمثل نصف المجتمع، (٣٦).

منذ بداية القرن الماضي والمرأة العراقية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة العراقية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية، ونتيجة للظروف السياسية التي مر بها العراق تبلورت حركة المرأة الى تجمعات سياسية عبرت فيها عن نفسها في شكل اعتصامات ومظاهرات واحتجاجات فكان لابد للمرأة العراقية من أن تبدأ بالمناداة بحقوقها وحرياتها وتعتمد الى تشكيل جمعيات نسائية خاصة بها تعنى بشؤون الأسرة، كما تمكنت عام ١٩٢٣ من إصدار عدد من المجلات النسائية أبرزها مجلة (ليلى)، لكن المحطة الأهم في تاريخ نهضة المرأة العربية عموماً والعراقية خصوصاً هو انبثاق مؤشرات خاصة بالمرأة تطالب بحرية المرأة وحرية التمثيل السياسي العادل، إذ كان للناشطة السياسية أسماء الزهاوي الدور الكبير في عقد مثل تلك المؤتمرات، ولم يحل عام ١٩٣٢ حتى انعقد ببغداد مؤتمر المرأة العربية الثالث هو أول مؤتمر للمرأة في تاريخ العراق، معاً عزز اتصال حركة المرأة العراقية بمثيلاتها من الدول الاخرى (٣٧).

وقد شاركت المرأة في عام ١٩٦٠ في المؤتمر الثاني الذي عقد في بغداد وكان أهداف المؤتمر بحث سبل تطور مكانة المرأة وتفعيل حقوقها المغتصبة، وقد أصبح للمرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس الوطني رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ وقد نجحت من خلاله (١٦) امرأة في الحصول على مقاعد نيابية من مجموع (٢١) امرأة مرشحة.

وفي عقد التسعينات منذ كان مجتمعنا منقسماً في الآثار السلبية لحربين وحصار اقتصادي أنهك كامل أفراده ولاسيما النساء والأطفال، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها العراق فقد برزت المرأة من جديد في نضالها من اجل استقلالها الاقتصادي وبروز دورها السياسي المؤثر والفعال في المجتمع العراقي وذلك بعقد الندوات الاجتماعية التي تنادي بحرية المرأة،أما بعد أحداث ٢٠٠٣ فنلاحظ ازدياد ظهور منظمات إنسانية كثيرة تنادي بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل فضلاً عن انتشار منظمات المجتمع المدني، وكان للمرأة حضور في بناء وظيفة هذه المنظمات وتشير الإحصائيات في وزارة التخطيط لغاية عام ٢٠٠٥ وجد (٨٠) منظمة نسائية فضلا عن (٤٠٠) منظمة مجتمع مدني معنية بشؤون المرأة (٣٨). وعلى الرغم من مشاركتها في البرلمان واستطاعتها الوصول الى مقاعده، فان مشاركتها في صنع القرار ظلت ضعيفة وكذلك صعود التيارات الدينية المتشددة وهيمنتها على المشهد السياسي العراقي مما أدى الى ضعف تأثير المرأة في صنع القرار، وعلى الرغم من ذلك فان بوادر حضور المرأة السياسي في مجتمعنا بدأت تفرض نفسها من خلال التغيير الذي طرأ على طبيعة وأسلوب

المشاركة السياسية لها،إذ إن نسبة النساء في البرلمان أكثر من ٣١% فوصل عددهن الى (٨٥) عضوه من مجموع (٢٧٧) على الرغم من تراجع هذه النسبة في مجلس النواب إلا أنها ظلت مرتفعة إذ حصلت على ربع المقاعد وبواقع (٧٠) امرأة،ولأول مرة في تاريخ المنطقة خصصت مناصب وزارية للنساء واستحدثت وزارة شؤون المرأة وارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار ليصل الى (٣٤٣) امرأة ما بين درجة مدير عام ومعاون مدير ومستشار عام ووكيل وزير. (٣٩). وعلى الرغم من أهمية هذه التحولات السياسية إلا أنها تقوم على حقائق وأرقام مظللة لا تعكس تطوراً حقيقياً في واقع المرأة،لقد عبرت تجربة المرأة في السياسة عن ضعف واضح في الأداء ابتداء من تجربة النساء في مجلس الحكم إذ لم يكن ظهور واضح للمرأة في العملية السياسية عموماً ولم تعط دفعاً مهماً لمشروع النهضة النسائية في العراق (٤٠).

وان مشاركة المرأة في العملية السياسية عبرت عن ضعف قد لا تكون وحدها المسؤولة عنه، إلا أن هذا الضعف كرس الصورة النمطية السائدة عن المرأة بشان تبعيتها وعدم قدرتها على تولي المناصب القيادية، وأن اغلب مصادر القوة الاجتماعية والسياسية لا زالت بيد الرجل وان الفجوة بين الجنسين ما زالت واسعة في المجال السياسي.

المبحث الثالث:-

الجانب الميداني: -

١. **منهج البحث** : يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، وان من ضرورات الدراسة الوصفية تحديد هدف الدراسة ومفاهيمه أو أدواتها ومجالاتها ثم جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها وصولاً الى النتائج والتوصيات على وفق ما تضمنته دراستنا الحالية.

٢. **حدود البحث :**

أ. **المجال البشري:** ويقصد به تحديد موقع الدراسة أو مجموعة الأشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة، وكانت وحدات العينة تتمثل بالنساء العاملات في مستشفى بعقوبة التعليمي في محافظة ديالى.

ب. **المجال المكاني:** ونقصد به المنطقة الجغرافية التي أجريت فيها الدراسة والمنطقة الجغرافية لدراستنا تمثلت بمستشفى بعقوبة التعليمي في محافظة ديالى.

٣. **المجال الزمني:** ونعني به تحديد المدة التي استغرقت في جمع البيانات وإعداد الدراسة وتوزيع استمارات الاستبانة على العينة والمجال الزمني لدراستنا امتد من ٢٠١٤/٣/٣ حتى ٢٠١٤/٤/٥.

٤. **اختيار العينة:** اختيرت عينة عشوائية مكونة من (٥٠) امرأة من نساء محافظة ديالى وزعت عليهم استمارة الاستبانة.

٥. **طريقة جمع المعلومات:** اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على استمارة الاستبانة للتعرف على واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت بعد ٢٠٠٣/٦/٩، واعتمدت الباحثة على طريقة المقابلة الميدانية من خلال استمارة الاستبانة وقد مرت عملية تصميم الاستبانة بالمراحل الآتية.

- الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت واقع المرأة العراقية بعد ٢٠٠٣.
- الإعداد الأولي لفقرات الاستبانة.
- توزيع الاستبانة على الخبراء لإبداء الرأي(*).
- الإعداد النهائي لفقرات الاستبانة.

٦. **الوسائل الإحصائية:**

استعملت في البحث الوسائل الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون لحساب ثابت الاستبانة.
- النسبة المئوية.
- كا(١×٣) لاختبار فرضيات البحث.

٧. **صدق الاستبانة:** عرضت الباحثة استمارة الاستبانة على عدد من الخبراء للتحقق من مدى صلاحية فقرات الاستبانة الذي وضعته الباحثة ومدى دقة الأسئلة وشموليتها واستيعابها لمفردات الدراسة وبعد إجراء التعديلات البسيطة على بعض الأسئلة أصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري.

٨. **ثبات الاستبانة:** لغرض التأكد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع (١٠) نساء وبعد التأكد من إجابتهن على استمارة الاستبانة كررت عليهن مرة ثانية استمارة الاستبانة بعد مرور (١٠) أيام من المقابلة الأولى للتأكد من ثبات الاستبانة وقد قامت

(*) الخبراء :

أد. ناهده عبد الكريم حافظ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد

ا.د محمود محمد سلمان، قسم الإرشاد، كلية التربية، جامعة ديالى.

ا.د.م عبد الرزاق جدوع، قسم الإرشاد،كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى.

م.د فخري صبري، قسم الإرشاد، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى.

الباحثة بإحصاء درجات النساء المبحوثات بعد أن جرت إجابتهن عن الأسئلة في الاستمارة بالمقابلة الأولى والثانية وجدنا بعد استعمال قانون بيرسون بان هناك ارتباطا عاليا في المقابلتين، فكانت قيمة الترابط(٠,٩٢) إي إن نساء العينة يفهمن أسئلة الاستبانة وان إجابتهن في المقابلتين كانت تقريباً متطابقة وعليه فان الاستبيان يتسم بالثبات ويمكن الاعتماد عليه في المقابلات الميدانية.

جدول رقم (١)

يوضح البيانات الأساسية للبحث

ت	التفاصيل	البيانات	العدد	النسبة
١	العمر	٢٠-٢٤	٩	%١٨
		٢٥-٢٩	٢٠	%٤٠
		٣٠-٣٤	١٢	%٢٤
		٣٥-٣٩	٦	%١٢
		٤٠-٤٤	٣	%٦
		المجموع	٥٠	%١٠٠
٢	الحالة الزوجية	عزباء	٢	%٤
		متزوجة	٢٤	%٤٨
		أرملة	١٦	%٣٢
		مطلقة	٨	%١٦
		المجموع	٥٠	%١٠٠
٣	الموطن الأصلي	ريف	١٤	%٢٨
		حضر	٣٦	%٧٢
		المجموع	٥٠	%١٠٠
٤	المستوى التعليمي	أمية	---	---
		تقرأ وتكتب	١	%٢
		متوسطة	٢	%٤
		إعدادية	٨	%١٦
		معهد	٩	%١٨
		كلية	٣٠	%٦٠
		المجموع	٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢)

يوضح البيانات الخاصة بالبحث

ت	الفقرات	نعم	%	كلا	%	
١	هل أن لبعض القيم التقليدية علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع؟	٤٢	%٨٤	٨	%١٦	
٢	هل هناك تمايز في أساليب التنشئة الأسرية بين الذكر والأنثى في المجتمع؟	٤٥	%٩٠	٥	%١٠	
٣	هل يمكن أن يحقق عمل المرأة المساواة بين الجنسين في مجال العمل؟	٤٠	%٨٠	١٠	%٢٠	
٤	هل هناك فرصة للتقدم في مجال عملك مثلما تتوافر لزملائك من الرجال؟	٣٥	%٧٠	١٥	%٣٠	
٥	هل الأفكار التقليدية من قبل بعض أفراد المجتمع تؤدي الى تقييد حرية المرأة في المشاركة السياسية؟	٤١	%٨٢	٩	%١٨	
٦	هل للمرأة دور مؤثر وفعال في اتخاذ القرارات السياسية؟	١٧	%٣٤	٣٣	%٦٦	
٧	هل هناك حضور للمرأة ضمن العملية السياسية الحالية؟	٣٠	%٦٠	٢٠	%٤٠	
٨	هل حقق العمل للمرأة استقلالها الذاتي وإشباع حاجات الأسرة المادية؟	٣٢	%٦٤	١٨	%٣٦	
٩	هل نظرة المجتمع السلبية إزاء عمل المرأة لا تزال موجودة؟	٣٢	%٦٤	١٨	%٣٦	
١٠	هل أن المرأة العاملة تتمتع باحترام وتقدير الآخرين لها أكثر من المرأة غير العاملة؟	٣٦	%٧٢	١٤	%٢٨	

عرض وتحليل بيانات البحث:-

١- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) إن نسبة ١٨% من وحدات العينة أعمارهن تتراوح ما بين ٢٠ -٢٤ سنة وان نسبة ٤٠% تتراوح أعمارهن بين ٢٥-٢٩ وان نسبة ٢٤% تتراوح أعمارهن بين ٣٠ -٣٤ وان نسبة ١٢% تتراوح أعمارهن بين ٣٥-٣٩ وان نسبة ٦% تتراوح أعمارهن ٤٠-٤٤،يظهر من ذلك أن اغلب العينات هن من الفئات العمرية الشابة الفاعلة في المجتمع والتي تتمتع بمقدرة عالية في تشخيص واقع المرأة العراقية والتغيرات التي حصلت على هذا الواقع بعد ٢٠٠٣ وذلك من خلال إجابتهن على الاستبانة .

٢- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) إن نسبة أن عدد المتزوجات يمثل أعلى نسبة من وحدات العينة بنسبة ٤٨% مما يغني الدراسة بمعلومات عن الواقع الاجتماعي للمرأة من خلال

تعدد ادوار المرأة في الأسرة أو في مؤسسات المجتمع الاخرى في حين بلغت نسبة العازبات ٤% أما عدد الأرامل فقد بلغت نسبتهن ٣٢% وعدد المطلقات بلغت نسبتهن ١٦% وعلى الرغم من قلة العينات في هؤلاء الفئات إلا أنها تساعد على رفد الدراسة بمعلومات عن واقع المرأة في المجتمع العراقي.

٣- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة ٧٢% من وحدان العينة محل سكناهم الحضر وإن نسبة ٢٨% من وحدات العينة محل سكناهم الريف ويظهر من ذلك أن اغلب العينات ينتمون الى البيئة الحضرية وبذلك يؤدي محل السكن سواء كان ريفا أو حضرا دورا مهما في طبيعة إجابات وحدات العينة وذلك لاختلاف مجتمع المدينة عن مجتمع الريف من حيث طبيعة المعيشة والأفكار والمعتقدات والقيم ...الخ. .

٤- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) نسبة ٢% من وحدات العينة تقرا وتكتب وان نسبة ٤% تحمل شهادة المتوسطة وان نسبة ١٦% يحملن شهادة الإعدادية وان نسبة ١٨ % هن خريجات المعاهد وان نسبة ٦٠% خريجات الكلية ويظهر من ذلك أن أكثر نسبة من العينة يحملن شهادة الكلية مما يدل أن للتعليم تأثيرا واضحا على المرأة ،إذ قد يؤثر الى حد كبير في مستوى حياتهن المعاشي ومركزهن الاجتماعي ونظرتهن الكلية للحياة ، لأنه من خلال التعليم سوف تصبح المرأة أكثر قدرة على تشخيص واقع المرأة ووعيها بحقوقها في المجتمع العراقي .

٥- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن ٨٤% من نساء العينة يؤيدن بأن لبعض القيم التقليدية والعادات علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وتعتبرا حد العوامل التي تسهم في تخلل مكانتها واختلافها عن مكانة الرجل مقابل ١٦% لا يؤيدن ذلك ونستدل من هذه البيانات التأثير السلبي للعادات والقيم السلبية التقليدية في ضعف مكانة المرأة في المجتمع والتي تقيد من حركتها ونهوضها في المجتمع .

٦- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٩٠% من نساء العينة يؤيدن بأن أساليب التنشئة الأسرية تعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة مقابل ١٠% من العينات لاترى هذا التمييز في أساليب التنشئة الأسرية ، نستدل من هذه البيانات التأثير السلبي لأساليب التنشئة الأسرية في التمييز ضد المرأة ، حيث يستخدم الوالدان أساليب تربوية مع الذكور تختلف عن تلك التي يستخدمونها مع الإناث الأمر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع.

٧-ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٨٠% من العينات يؤيدن بان فرص العمل الوظيفي قد حققت لهن نوع من المساواة بينها وبين الرجل من ناحية الحقوق والواجبات في حين كانت نسبة ٢٠% من نساء العينة لايؤيدن ذلك ، نستدل من ذلك أن هناك اختلافا واضحا في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي وذلك بسبب الموروثات الثقافية السائدة في مجتمعنا لصالح الرجل والتي تسهم في تثبيط عزيمة المرأة لدى دخولها سوق العمل بسبب معتقدات تقليدية متعددة وبحجة أن المرأة خلقت لتربية الأطفال والاهتمام

بشؤون المنزل فضلا عن ذلك فانه ينظر الى المرأة بأنها اقل كفاية من الرجل في مجال العمل الوظيفي.(٤١)

٨- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٧٠% من نساء العينة ترى أن هناك فرص جديدة للتطور والتقدم في مجال العمل مقابل ١٥% من نساء العينة لم تتح لهن فرص العمل مثلما تتوفر لزملائهن من الرجال في نفس مجال العمل حيث نجد أن الغالبية من النساء تتركز في المهن المؤنثة مثل الأعمال المكتبية الصادرة والواردة .(٤٢)

٩- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٨٢% من نساء العينة تعتقد أن الأفكار التقليدية من بعض أفراد المجتمع تقيد حرية المرأة في المشاركة السياسية مقابل ١٨% لاترى أن هناك تقيد لحرية المرأة في مجال المشاركة السياسية ، نستدل من ذلك أن طبيعة التنشئة الأسرية للمرأة تحدد أدوارها منذ البداية فهي محرومة من اتخاذ القرار حتى أن تأهيلها وتخصصها العلمي لا يشفع في مساواتها بالرجل في أداء الأعمال القيادية لأنها في نظر المجتمع مقتصرة على الرجال فقط ، وقد شكل ذلك عائقا دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها في صنع القرار فضلا عن ذلك عدم تواجد المرأة في المواقع القيادية وخاصة الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية للدولة(٤٣).

١٠- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة٦٦% من نساء العينة ترى انه لا يوجد دور مؤثر وفعال للمرأة في العملية السياسية بحيث لا تتوفر لها الفرصة في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية مقابل ٣٤% ترى أن هناك دور للمرأة في العملية السياسية ، نستدل من هذه البيانات بأن أكثر من نصف العينة لا يعتقدن بان أسهام المرأة في الحياة السياسية إسهام فعال ، وهذا يعني أن دور المرأة في الحياة السياسية مازال ضعيفا وهامشيا لا يرقى الى مستوى التحديات المجتمعية حيث أن القيم والتقاليد مازالت تؤدي دورا في تحديد مشاركة المرأة في العملية السياسية.(٤٤)

١١- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٦٠% من نساء العينة ترى أن هناك حضورا للمرأة ضمن العملية السياسية الحالية مقابل ٤٠% من نساء العينة لا تجد للمرأة حضورا فعالا مع التأكيد على أن حضورها ربما يضعف أو يتلاشى اعتمادا على ضعف مكانتها في المجتمع ، نستدل من ذلك أن الأفكار التقليدية مازالت تقف حائل أمام حضور المرأة في العملية السياسية فضلا عن ذلك نجد أن اغلب مصادر القوة الاجتماعية والسياسية مازالت بيد الرجل وان الفجوة بين الجنسين مازالت واسعة وعليه فانه من يسيطر ومن

يخضع ومن يتخذ القرار ومن له الكلمة الاخيرة ومن له القيادة غالبا ما تكون لصالح الرجل.(٤٥)

١٢- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) إن نسبة ٦٤% من نساء العينة تؤكد أن العمل خارج المنزل قد حقق لها استقلالها الذاتي والشخصي بوصفها امرأة فضلا عن انه حقق لها إشباع لجميع حاجات ومتطلبات الأسرة المادية مقابل ٣٦% من نساء العينة لا تؤيد ذلك ، نستدل من ذلك أن العمل خارج المنزل قد حقق للمرأة استقلالها الذاتي والمادي وإشباع لجميع حاجات متطلبات الأسرة المادية على العكس من البعض من النساء لم يحقق لهن العمل هذا الاستقرار المادي بسبب التفاوت بين الجنسين في سوق العمل فيما يتعلق بنوع العمل وظروفه مما اثر بدوره بوجه خاص في الظروف المعيشية للمرأة حيث يمكن أن نرى قدرات متدنية القيمة نظرا الى عملها المتزايد في قطاع الخدمات فضلا عن ذلك أن النساء أكثر من الرجل في مقاومة العمل والقبول في عمل باجر منخفض فالمرأة تأخذ أجرا متدنيا أدنى من الرجل في مهن مماثلة وذلك بسبب المعاناة التي تعانيها من اجل إعانة أطفالها أو أسرتها لكسب لقمة العيش ، فضلا عن ذلك أن النساء تمارس أعمالا لا تتطلب كفاءة عالية وعليه تتقاضى أجورا واطئة(٤٦).

١٣- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٦٤% من نساء العينة ترى انه ما تزال هناك نظرة سلبية في المجتمع إزاء عمل المرأة خارج المنزل، مقابل ٣٦% لاترى أي وجود لنظرة المجتمع السلبية لعملها، نستدل من ذلك أن القيم التقليدية والعادات والأعراف مازالت موجودة وتؤثر تأثيرا واضحا وسلبيا على عمل المرأة خارج المنزل على الرغم من أن عملها يؤدي الى مساندة الرجل وزيادة تحسين وضع الأسرة الاقتصادي.

١٤- ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة ٧٢% من نساء العينة تشعر باحترام وتقدير عال من الآخرين نتيجة احتلالها موقع مهم ومكانة رفيعة في مجال عملها مقابل ٢٨% لا تجد هناك احترام وتقدير لعملها مقارنة بالمرأة العاملة ، نستدل من ذلك أن أفكار المجتمع التقليدية مازالت مسيطرة على أفراده مما يجعل نظرتهم للمرأة العاملة تختلف عن المرأة غير العاملة التي تكاد تكون حياتها مقتصرة على المنزل ورعاية الأطفال مما يؤدي ذلك الى تقيد حريتها وعدم إفساح المجال لها للعمل والتطور في المجتمع؟

نتائج البحث:-

١- تبين أن ٨٤% من نساء العينة يؤيدن إن القيم التقليدية والعادات لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وهذا ما يجعلها لا تأخذ مكانتها التي يجب أن تتمتع بها كونها نصف المجتمع.

٢- تبين أن نسبة ٩٠% من نساء العينة يشعرن أن هناك تمايز في أساليب التنشئة الأسرية فيما بينهم وبين الذكور في المجتمع الأمر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع.

٣- تبين أن نسبة ٨٠% من النساء تشعر أن العمل قد حقق لها بعض المساواة بينها وبين الرجل من ناحية الحقوق والواجبات.

٤- تبين أن نسبة ٧٠% من نساء العينة ترى أن هناك فرص جديدة للتطور والتقدم في مجال العمل أتيحت لهن مثلما تتوافر لزملائهن من الرجال في نفس مجال العمل.

٥- تبين أن نسبة ٨٢% من نساء العينة تعتقد أن الأفكار التقليدية من بعض أفراد المجتمع تقيد حرية المرأة في المشاركة السياسية وظهور دورها في العمل السياسي وتطور وتقدم المجتمع.

٦- تبين أن نسبة ٦٦% من نساء العينة ترى أنه لا يوجد دور مؤثر وفعال في العملية السياسية بحيث لا تتوافر لها الفرصة في المشاركة في اتخاذ بعض القرارات السياسية.

٧- تبين أن نسبة ٦٤% من نساء العينة تؤكد أن العمل خارج المنزل قد حقق لها استقلالها الذاتي والشخصي بوصفها امرأة فضلا عن انه حقق لها إشباع لجميع حاجات ومتطلبات الأسرة المادية.

٨- تبين أن نسبة ٦٤% من نساء العينة ترى انه ما تزال هناك نظرة سلبية في المجتمع إزاء عمل المرأة خارج المنزل على الرغم من أن عملها يؤدي الى مساندة الرجل وزيادة تحسين وضع الأسرة الاقتصادي.

٩- تبين أن نسبة ٦٠% من نساء العينة ترى أن هناك حضورا للمرأة ضمن العملية السياسية مع التأكد من أن هذا الحضور ربما يضعف أو يتلاشى اعتماداً على ضعف مكانة المرأة في المجتمع.

١٠- تبين أن نسبة ٧٢% من نساء العينة تشعر باحترام وتقدير عال من الآخرين نتيجة احتلالها موقع مهم ومكانة رفيعة في مجال عملها على العكس من المرأة غير العاملة التي تكاد تكون حياتها مقتصرة على المنزل ورعاية الأطفال.

التوصيات :-

١. توجيه أفراد المجتمع الى أهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال تغيير النظرية التقليدية لها والتي تقف بوجه مشاركتها الاجتماعية وذلك من خلال الارتقاء بتراث مجتمعنا من عادات وتقاليد، وتظهر فيه دور المرأة التنموي في مجتمعنا بأبعاده التقليدية وغير التقليدية مما يجنب المجتمع مشكلة وجود الفجوة الحضارية بين التقدم الثقافي والمادي والتخلف الثقافي المعنوي المتضمن للقيم .

٢. ضرورة تبني مؤسسات المجتمع الرسمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية التي تساعد على رفع مكانة المرأة في المجتمع.

٣. ضرورة تبني سياسة إعلامية في المؤسسات الاقتصادية تهدف الى توعية المرأة العاملة بحقوقها كافة في الترقية الوظيفية.

٤. ضرورة تفعيل ادوار إدارات النساء في مختلف الوزارات وشركات المؤسسات الاقتصادية من خلال المحفزات المالية والمعنوية لهن.

٥. ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة السياسية وعلى أهمية ممارسة المرأة لها وزيادة فرصتها وقدرتها في اتخاذ القرار السياسي من خلال عقد ندوات توعية وإرشاد تديرها منظمات المجتمع المدني .

٦. عقد ندوات لتثقيف المرأة في جميع النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من اجل النهوض بواقع المرأة والاستفادة من تجارب الشعوب في مجال العمل الديمقراطي.

٧. سن القوانين وتشريعات تحفظ حقوق المرأة وتحارب التمييز ضدها.

٨. مطالبة الحكومة بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة وتنقص من حقوقها ومساواتها بالرجل.

٩. إعطاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الأساسية لمعيشتها ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الأمية وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها وكذلك الاهتمام بقضايا المرأة المسنة والمعوقة.

الهوامش:-

١. د. معن خليل العمر، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق ،عمان ،ص١٧٠، ١٩٩٤.
٢. فوزية العطية، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، الخليج للطباعة، الكويت، ص٨٣، ١٩٨٣.
٣. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،ص٣٨٢، ١٩٧٧.
٤. عدنان مسلم، الشباب والتغير الاجتماعي، مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين، الشارقة،ص٨٨، ١٩٩٩.
٥. عبد الهادي ألجواهري، قاموس علم الاجتماع، حرره وراجعه الدكتور محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ص٣٩٠، ١٩٧٩.
٦. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ص٣٩، ١٩٨٩.
٧. مصطفى سويف وآخرون، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،ص٢، ١٩٧٥.
٨. لميس حامد الهاشمي، المرأة العراقية بين ثقافة التحدي وتحديات ثقافة العصر،ص٥٠، ٢٠٠٦.
٩. العطية،مصدر سابق،ص٩٩-١٠٠.
١٠. منصور حسين، تنمية الثروة البشرية، دار الجيل للطباعة، بيروت،ص٧٢ ، ١٩٧٣.
١١. عادل حرحوش ، المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في الأقطار العربية، مجلة كلية الآداب والاقتصاد، العدد ١، السنة ٢،ص١٨٠، ١٩٨١.
١٢. جلال ألنعيمي، المدخل الى دراسة العمل، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل،ص١٣٣، ١٩٩٠.
١٣. العطية ، مصدر سابق،ص١٤١.
١٤. مصدر سابق، ص٨٨.
١٥. سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت،ص٥، ١٩٧٣.
١٦. هدى رزيق، الدور المتغير للمرأة العربي، (لجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا)، النشرة السكانية،ص٢٦، ١٩٧٩.
١٧. عفاف عبد المنعم إبراهيم، المرأة ودورها في الإنتاج، مطابع دار الشرق، قطر،ص٢٠٤، ١٩٩٧.
١٨. العطية ، مصدر سابق، ص٧٦.
١٩. الهاشمي ، مصدر سابق، ص٢.
٢٠. قيس ألنوري، المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية،ص١٨٦، ١٩٨٥.
٢١. ألنوري ، مصدر سابق، ص٥٣.
٢٢. عبد القادر عرابي، مركز دراسات الوحدة العربية،ص٥٣، ١٩٩٠.
٢٣. مصدر سابق،١٩٩٧،ص١٩٧.

٢٤. رجاء محمد قاسم،المرأة العاملة في العراق، دراسة اجتماعية ديموغرافية لدور المرأة العاملة في العراق ، ،بغداد ،١٩٨٤.
٢٥. حمدي عبد العظيم عيد اللطيف ، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ،١٩٨٨.
٢٦. المرأة العاملة ودورها في الأسرة في الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٠،
٢٧. غادة العقيد نادر سعيد، المرأة ونتائج الانتخابات، مجلة السياسة الفلسطينية، فلسطين،ص١٤٩، ١٩٩٦.
٢٨. عليان القليقلي، المرأة دورها في التنمية الاجتماعية،ص٣، ٢٠٠٦، www.Salacenter.iraq.com.
٢٩. الهاشمي ، مصدر سابق،ص٥.
٣٠. ناصر ثابت ، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في دور المرأة العربية، العراق،ص٥٣، ١٩٩٠.
٣١. تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ٢٠٠٥.
٣٢. آلاء عبد الله معروف، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي،أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد،ص٧٨-٧٩، ٢٠٠٧.
٣٣. هنري عزام، المرأة العربية والعمل،مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،ص٥٧، ١٩٩٩.
٣٤. مصدر سابق، ص١٨٦.
٣٥. سعيد حميد وآخرون، مدى تأثير تأنيث الهيئة التعليمية في المراحل الابتدائية على سلوك التلاميذ، مطبعة التربية، بغداد،ص٤٢٣، ١٩٨٣.
٣٦. دنيا الأمل إسماعيل، المرأة والمشاركة السياسية، ٢٠٠٥، الانترنت على الموقع www.Awopp.org.
٣٧. عبد الجبار ألبياتي ، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، ٢٠٠٧، على موقع الانترنتwww.aman org <Jordon.
٣٨. هيفاء أبو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان،ص١٥، ٢٠٠٧.
٣٩. فريدة غلام، التمكين السياسي للمرأة، الانترنت على الموقع www.rezgar.com، ٢٠٠٥.
٤٠. أسماء جميل رشيد ، المرأة العراقية في موقع القرار، ٢٠٠٧، على الموقعhttp:Nafaqmediaforum.net.
٤١-سميرة صبح ، تمكين المرأة في سوريا ، السياسات والمؤسسات ذات الصلة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، ص١١٧، ٢٠٠٨.
٤٢-المصدر السابق نفسه ص١٧.
٤٣-آلاء عبد الله معروف ، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، رسالة دكتوراه فير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ص١٨٨، ٢٠٠٧.
٤٤- المصدر السابق نفسه ،ص٢١٤.
٤٥-ألاء عبد الله معروف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٦-١٢٧.
٤٦-هيثم فيصل علي الاحبابي، مبادئ حقوق الإنسان والمرأة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ص٢٠٠٥،٨٣.

The reality of Iraq Woman after the changes have occurred in 9-4-2003 field study in Diyala province

Dunya Jalil Ismail Al-Ruboie

Abstract :

Discussion Dealt WithThe Subject OfThe Reality OfIraqi WomenAfterThe Changes That HaveOccurred In The9/4/2003, And That TheIssue Of WomenIs The Issue OfCommunityThere Is No DoubtThat WomenElement OfSociety AndBear The Largest BurdenIn The Progress OfLifeAnd StabilityAreInfluencing FactorAnd EffectiveInThe Productivity OfGenerationsAnd TheAssociatedStatus Of WomenConditionsTheMotiveOf CivilizationAndCultural Life Of Society.

The Importance OfResearchOf Women'sActive RoleIn The Provision OfCommunityAndThis Role IsIncreasingly ImportantIf TheWomanHas EnjoyedA RespectableStatusIn The Society.

The Research AimsToIdentify The Reality OfIraqi WomenVariableFromThe Work AreaAnd Within TheAspects OfSocial, Economic AndPolitical.

TheResearch FoundThe Following Results:

1. That TheValues, Traditions And Customs Related To TheWeakPosition Of WomenIn SocietyAnd This Is WhatMakes ItDoes Not TakeItselfThat Must BeEnjoyed BySocietyAsHalf.
2. That There Is APresenceFor WomenWithinThe Political Process, But This AttendanceMightWeaken OrFadeDepending On TheWeakness OfIts Position In TheCommunity.
3. There Is StillA Negative PerceptionIn The CommunityAboutWomen's WorkOutside The HomeDespite The Fact ThatTheir WorkLeads ToSupport TheMen AndFurther Improve TheEconomicSituation Of The Family.
    1. There Is A DifferenceIn TheMethods OfDifferentiationAndSocializationAmongMales And Females, Which MakesMalesExcelThroughTheir UpbringingTo OccupySocial StandingIn The Community.

    TheSearchCame OutWith The Following Recommendations:

    DirectingMembers Of The CommunityTo The Importance OfWomen's StatusAndRole In SocietyBy ChangingThe Traditional View.
    2. Necessity Of ActivatingThe Roles OfWomenIn The VariousMinistries AndEconomic InstitutionsThroughFinancial IncentivesAnd MoralTo Them.
    3. Community InstitutionsNeed To Adopt AFormalValues AndPositiveSocial Normsthat helptoraise the statusof women in society.